أوضاع الجزائر الاجتماعيّة أثناء الفترة الاستعمارية

The social conditions of the Algeria during the colonial period

أ.محمّد فيلالي، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة1- الجزائر

ملخّص: يروم هذا المقال، تقصّي الأوضاع الاجتماعية للجزائريين أثناء الفترة الاستعمارية، متوسّلا لهذا الغرض بمنهج تاريخي/تحليلي، يتمّ الكشف من خلال آلياته الإجرائية، عن أبرز الظروف المعيشية والصحية للجزائريين، خلال تلك الفترة، وكذا، الكشف عن مدى ارتباط تلك الظروف، بالكوارث الطبيعية طورا، وبالسياسات الاستعمارية أطوارا أخرى.

الكلمات المفتاحية: الأوضاع، الاجتماعية، الجزائريين، الفترة الاستعمارية.

Abstract: This article telling the fact-finding, the social conditions of the Algerians during the colonial period, pleading historical method/analytical, disclosed through procedural mechanisms; the most prominent of the living conditions of Algerians, during that period. As well as, to reveal how those circumstances, natural disasters; in one side, and a ocolonial policy in other side.

Keywords: conditions, the social, the Algerians, the colonial period.

مقدّمة:

عـانَى الـجـزائـريّـون من أوضـاعٍ اجـتـمـاعـيّـة مُـزريـة، فـي كـافّـةِ مجالات الـحـيـاة، حـيثُ عمل الاستعمار الفرنسي منذ دُخوله الجزائر، على توفير سُـبـل الـعيْـش اللّائـقـةِ لـلـمُـستـعـمِرين؛ بهدف تشجيعهم على الاستقرار، والارتحال إلى الجزائر، في مقابل ذلك أهملت سُلطات الاحتلال الجزائريّين، وتركتهم يتخبّطون فـي مـشـاكـل لا حـصرَ لـهـا.

تـعـرّض الشّعب الجزائريّ إلى جرائمَ عديدةٍ على يدِ الاستعمار الفرنسيّ، نذكر منها: - الإبـادة الـجـمـاعـيّـة: نـحـو مـا حدث في مجزرة "غار الظّهرة" سنة 1845. حيث اخـتـنـق فـي تـلـك الـمجزرة بالدّخان أكثر من ألف شخص على يـد الـجـنـرال "بيلسي"، ومجزرة "الزّعاطشة" سنة 1849. التي احـتـرقـت بـمـن فـيـهـا، عـلـى يـد الـجـنـرال "هـيـربيون"، وإحراق القرى والـمـداشـر، نـحـو مـا حـدث فـي مـنـطـقـة الـقـبـائـل سـنـة 1847، والإبادات التي تعرّض لها السّكان في كلّ من سطيف، وخرّاطة، وقالمة سنة 1945(أبو القاسم سعد الله، 1996، ص19).

- الـنّـفـيْ الـجـمـاعـي: حـيـث تعرّض الجـزائريّـون إلى عمليّات نفيْ عديدة إلى جزر نائيّة تخضع لسلطان فرنسا، كما نُـفوا إلى بعض البلاد العربيّة كذلك(أبو القاسم سعد الله، 1996، ص19).

- "مصادرة المنازل والممتلكات، وذلك لمن دافع عن وطنه وعرضه ودينه." (أبو القاسم سعد الله، 1996، ص19-20) والوصول بالحكم في بعض الأحيان إلى الإعدام، أو السّجن المُؤبّد، لكلّ من تصدّى لجرائم فرنسا وسيّاستها في الجزائر.

لقد حاول الفرنسيّون منذ دخولهم الجزائر، قلب النّظام الاجتماعي الذي وجدوا عليه البلد، وفرض قوانينهم الأوروبيّة على السّكان بالقوّة(حمدان خوجة، 1982، ص113) إضافة إلى المجازر الوحشيّة التي ارتكبتها السّلطات الاستعماريّة في حقّ السّكان، كانت هناك مجموعة من الإجراءات والقوانين الجائرة، نحو: دفع الضّرائب التي اضطّر الجزائريّون إلى دفعها مُرغمين خوفا من بطش الجنرالات الفرنسيّين. لكنّهم في مقابل ذلك، لم ينتفعوا، بأيّة حماية، أو امتيّاز(حمدان خوجة، 1982، ص90).

يُصوّر لنا حمدان خوجة الذي عاصر بدايات الاحتلال، في كتابه " المرآة " درجة المُغالاة في الحقد والظلم المسلّطة على الجزائريين من لدن الفرنسيين، بقوله: " إنّنا لم نعرف الطلاق الإجباري في عهد أكثر الحكومات جورا، ولكن الإدارة الفرنسية سنت هذا القانون في إفريقيا، مع أنه غير موجود في فرنسا"(حمدان خوجة، 1982، ص90)، هذه الحالة الأخيرة تدلّ على مدى التّعسف الذي كانت تمارسه فرنسا ضد الجزائريين، وأن ذلك أمر واقع، عكس بعض المحاولات التي تبنتها السلطة المركزية في باريس. أبرزها تشكيل اللجنة الحكومية في السنوات الأولى للاحتلال، وكانت مهمتها الرئيسة تنظيم شؤون السكان، وتوفير الغداء من خلال تنظيم النشاط الاقتصادي، إلا أن الموظفين المخولين بذلك الأمر، فشلوا في مهمتهم؛ ممّا أدّى إلى ندرة المواد الغذائية، وارتفاع أسعارها، فعاش الشعب فترات عصيبة لأنه المتضرّر الأول من هذه الأزمة(أبو القاسم سعد الله، 1982، ص60).

"فبينما كان الأوروبيّون يعيشون حياة رخاء ورفاهيّة، كان الشّعب الجزائريّ يُعاني من الحياة الضّنكى اقتصاديّا، واجتماعيّا، وثقافيّا"(عمار عمورة، 2002، ص186) زاد في حدّة هذه الفوارق الكبيرة، السّياسة الاستعماريّة الفرنسيّة التّمييزيّة؛ "فالجزائر فعلا كانت في نظر السّلطات الاستعماريّة نوعان: قسم الأوروبيّين، ويُعدّون رغم اختلاف أجناسهم، فرنسيّين، لهم وعليهم ما للمواطن، في فرنسا، زيادة على ذلك حقّ استغلال الأهالي، واضطهادهم قانونيّا"(العربي الزبيري، 1999، ص24) وقسم الأهالي، سُكّان البلد الأصليّين، الذين كانوا في نظرها مجرد رعايا خاضعين، ينبغي تسخيرهم لخدمة المُعمّرين.

هؤلاء المُعمّرين الذين هاجمهم حمدان خوجة في كتابه "المرآة"، ونعتهم بالأنانيّين، في قوله: "إنّ معظم الفرنسيّين لم يُؤدّوا حتّى واجباتهم الاجتماعيّة – التي تُسمّى بالحقوق العموميّة- إزاء أمثالهم من البشر بصفتهم ينتمون إلى أُمّة متحضّرة، ولمّا وطأت أقدامهم أرض الجزائر نسيَ الفرنسيّون جميع قواعد الأدب والأمانة. بينما لم يطرأ أي تغيّير على الجزائريّين، الذين استسلموا كليّا، لمصيرهم البائس، حتّى إنّ السّيد "كلوزيل" وصف هذا الاستسلام بالقدَريّة الشّرقيّة"(حمدان خوجة، 1982، ص104).

بعد استيلاء المُعمّرين على أراضي الجزائريّين، وفق ما خطّطت له سُلطات الاستعمار، برز نوعٌ آخر من الاستغلال والاضطهاد المُمارس ضدّ الجزائريّين؛ بتسخيرهم لخدمة الأرض، مقابل أجورٍ زهيدة، لا تعكس قيمة الجهد المبذول؛ "فالعامل الجزائريّ لا يكادُ يستطيع أن يَسُدّ رمقه، أو يُطفئ غلّته، فهو لا يتقاضى على عمله

الشّاق المُنهك؛ إلّا أجورًا زهيدةً"(أحمد توفيق المدني، 1931، ص356) أمّا من كانوا يملكون أراضٍ، فقد أُجبِرُوا على دفع عُشر الانتاج إلى سُلطات الاحتلال، هذا العُشر كان يُدفع في الأصل إلى حُكّام المسلمين، ورغم ذلك، لم ينعم أولئك السُّكّان، بأيّةِ امتيازاتٍ، أو فوائد، نتيجة تسديدهم، أو دفعهم لذلك العُشر(حمدان خوجة، 1982، ص145).

هذا فيما يتعلّق بالجانب الفردي، في توزيع الانتاج، والإفادة منه، أمّا عن الجانب الجماعي، فقد كان "المجتمع الأوروبيّ، الذي يُمثّل حوالي عُشر السُّكّان، يملك تسعةَ أعشار الإنتاج الإجمالي. والمجتمع الجزائريّ، الذي يُمثّل تسعةَ أعشار السُّكّان لا يملك سوى عُشر الإنتاج"(العربي الزبيري، 1999، ص23) حيث سخّرت فرنسا، كلّ الظّروف المُؤاتيّة، لإقامة المُعمّرين الوافدين من فرنسا، ومن مختلف الدّول الأوروبيّة، وحاولت تذليل كلّ العقبات، التي تقف في وجه سيّاستها الاستيطانيّة" بخاصة، وأنّ الاستيطان، قد ترسّخت جُذوره، في أرض الجزائر، وكان على الدّولة أن تتحمّل كلّ الصّدمات، التي تُعرقل تطوّره"(محمد دادة، 2002، ص221).

يصرح الجنرال "بيجو" في هذا الصّدد، يوم: 14 ماي 1840 قائلًا: " أينما تتوافّر الميّاه الصّالحة، والأراضي الخصبة، يجب تركيز الكولون، وتوزيع الأرض عليهم، وجعلهم ملّاكين، دون محاولة التّعرّف على أصحابها"(خدّة بن داهة، 2005، ص131-132).

شهد هذا التّضيّق، انفراجًا مُؤقتًا، حين أصدر "نابليون" القرار المعروف بسانتوس- كونسولت سنة 1869. أوقف به استعمار الأراضي، واعترف فيه بحقّ الجزائريّين، في التّمتُّع، دائمًا، بالأراضي التي كانت لهم بالتّقاليد. لكن، في مقابل ذلك، تضمّن، هذا القانون، ما مفادهُ أنّ المسلم الجزائريّ "لا يتمتّعُ بالحقوق الفرنسيّة إلّا إذا رضيَ بالخروج عن أحكام الشّريعة الإسلاميّة، في كلّ ما يتعلّق بحالته الشّخصيّة، ودخل تحت أحكام القانون المدنيّ الفرنسيّ"(أحمد توفيق المدني، 1931، ص350).

فتحَ باب التّجنيس، أو حسب التعبير الرّسمي، باب التّمتّع بالحقوق الفرنسيّة، بصدور القانون السّابق ذكره، وصار لِزامًا، على الجزائري، الذي يرغب في اكتساب الجنسيّة الفرنسيّة، التّخليَ عن أهم ثوابت، ومُقوّمات هُويّته، وشخصيّته الإسلاميّة، وهذا ما كانت ترومه سُلطات الاحتلال. لكنّ الجزائريّين سُرعان ما جعلوا هذا المسعى، يخيب، وأوهام الفرنسيّين تتبدّد؛ بعدم إقبالهم على التّجنُّس إلّا فئةً محدودةً منهم، أغلبهم كانوا من فئة المُوالين للسّيّاسة الفرنسيّة، على حساب أبناء بلدهم، وهم إضافةً إلى المُتعلّمين المُثقّفين باللّغة الفرنسيّة يُشكّلون نسبةً ضئيلةً جدًّا، من تعداد السّكان. أمّا بقيّة الجزائريّين فكانوا "يعيشون أوضاعًا مُتقاربةً جدًّا، ويتعرّضون إلى نفس أنواع الاستغلال والاضطهاد والتّعسُّف"(العربي الزبيري، 1999، ص25) أمّا يهود الجزائر، فقد كان إقبال معظمهم على التّجنُّس، واكتساب الجنسيّة الفرنسيّة، منذ "الرّبع الأخير، من القرن التّاسع عشر، دليلًا على تعاونهم مع الاستعمار الاستيطاني، من جهة، ودليلًا على ضعف انتمائهم إلى المجتمع، الذي عاشوا فيه، فترة طويلةً من الزّمن"(عبد الملك خلف التميمي، 1983، ص24).

في سنة إصدار قانون "سيناتوس- كونسولت" نفسها، أعلن الإمبراطور نابليون الثالث "مُساواة الجزائريّين بالفرنسيّين، إلّا أنّ هذا [الإعلان] كان وعدًا خاليًّا من المضمونِ العمليّ؛ فالمُعمّرون الذين كانوا قد تدفّقُوا، إلى الجزائر، لم يَرضُوا بذلك. وكلّ ما ترتّب على المنشور، هو أن ظلّ المسلمون يرجعون إلى أحكام الشّريعة في قضايا الأحوال الشّخصيّة(نقولا زيادة، 1981، ص232) "كانت هذه المعارضة، من طرف

المُعمّرين، بداية تشكّل مُجتمع موازٍ، للمجتمع الفرنسيّ، في الميتروبول، وهو ما يُطلق عليه مجتمع المُعمّرين أو الكولون، في الجزائر المُستعمَرة، يضمّ إلى جانب الفرنسيّين، أجانب من جنسيّات أوروبيّة، عملت السّلطات الفرنسيّة على تحفيزهم، للقدوم إلى الجزائر، بمنحهم امتيازاتٍ كبيرةٍ. وإلى جانب الأملاك والعقارات، كانت سُلطات الاحتلال، تهدف إلى ترسيخ الوجود الاستعماري، من خلال انتشار المُعمّرين، وحضّهم على تأسيس المُستوطنات، في المدن الكبرى؛ بغرض السّيطرة عليها(عمار عمورة، 2002، ص119).

فتزايدت نسبة الجزائريّين، الذين يقطنون الأرياف، التي تنعدم فيها أبسط ضروريّات الحياة الكريمة، وفي عاميْ 1867-1868. اجتمعت عدّة عوامل: كسيّاسة الأرض المحروقة، إضافةً إلى الجفاف، واجتياح الجراد؛ الذي أهلك الزّرع، لتُفضي إلى نتائجَ وخيمةٍ: كانتشار الأمراض الفتّاكة، وارتفاع أسعار المواد الغذائيّة، ونُدرتها. ممّا جعل الجزائريّين يعيشون مجاعةً رهيبةً، اضطرّوا فيها إلى "أكل الحشيش، ولحم القطط والكلاب، واضطّر كثيرٌ منهم إلى النّبش عن الموتى، في القبور، لأكل لحومهم"(عمار عمورة، 2002، ص119).

أمّا الأوروبيّون، فقد كانوا، في مأمنٍ، من تلك المجاعة؛ لامتلاكهم المواد الأساسيّة، وسيطرتهم على الاقتصاد الجزائري(عمار عمورة، 2002، ص119) وبعد ذلك بسنواتٍ قليلةٍ " أعطت ثورة الجزائر عام 1871، عُذرًا للسّلطات الفرنسيّة، لمصادرة الأراضي، وحشد الجزائريّين، في مناطق مُعيّنة، اختيرت لهذا الغرض، كما أعطتهم عُذرًا، ليفرضوا على الجزائريّين دفع ضريبةِ حربٍ؛ باعتبارهم شعبًا مهزومًا"(أبو القاسم سعد الله، 1982، ص26).

بلغت مُعاناة الجزائريّين، ذروتها، مع مطلع العقد التّاسع، من القرن التّاسع عشر" ففي سنة 1881، سُنَّ القانون السّيّئُ الذّكر، الذي اشتُهر باسم "قانون الأهالي" الذي يفرض عقوباتٍ بالسّجن، أو الغرامة، أو التّسخير. عن أشياء لا يعدُّها القانون العام مخالفات(جمال قنان، 2007، ص68) "فوقع الجزائريّون، أو كما يُسمّيهم المُحتّل "الأهالي" في حرجٍ شديد، وضيْقٍ من العيْش، وكابدُوا مُعاناةٍ قاسيّةٍ، كانت أشدّ وطأةً من سنواتِ المجاعةِ، الّتي شهدتها الجزائر، في أواخر العقد السّابع، من ذلك القرن. هذا القانون "في الأصل، كان مُؤقّتًا، لمدّة سبعِ سنواتٍ، ثمّ جرى تمديده، بعد كلّ فترة، إلى سنة 1944"(جمال قنان، 2007، ص68).

"ستُتَوّج، هذه الآلة القمعيّة، بإنشاء المحاكم الزجريّة، سنة 1902، التي تمّ نشرها، على مستوى كلّ بلديّة مختلطة، أحكامها غيرُ قابلةٍ للطّعن"(جمال قنان، 2007، ص68) على غرار باقي القوانين الفرنسيّة الأخرى، المُسلّطة على رقاب الجزائريّين، الذين سيُرغم أبناؤهم على تأديّة الخدمة العسكريّة، في صفوف الجيش الفرنسي، في سنة 1912(جمال قنان، 2007، ص68) قُبيْل بداية أطوار الحرب العالميّة الأولى، التي جنّدت فيها فرنسا، أعدادًا كبيرةً، من أبناءِ المُستعمرات، التي كانت تحتلُّها، ومن المُفارقات الغريبة للسّياسة الاستعماريّة فيما يخصّ هذه القضيّة، التي ذكرها المُؤرّخ الجزائريّ "أحمد توفيق المدني" في كتابه الجزائر"أنّ المسلم الجزائريّ، يقوم إجباريًّا بأعباء الخدمة العسكريّة. إلّا أنّه يُجبَر، أيضًا، على الاعتراف بأنّه يقوم بخدمته العسكريّة مُتطوّعًا"(أحمد توفيق المدني، 1931، ص354) وهذا يُبرز مدى التّعسُّف، والظّلم، الذي كانت تُمارسه سُلطات الاحتلال، ضدّ الجزائريّين.

بعد المُصادرة التّعسُّفيّة، لأراضي السُّكان، اضطُرت أعدادٌ كبيرةٌ، من الجزائريّين، إلى النّزوح إلى المدن، واستقرّ معظمهم " في الأحياءِ القصديريّة، وتعرّضوا إلى مختلف أنواع التّمييز العُنصري، واستُغلّوا من طرفِ المُعمّرين الأوروبيّين، بأبخسِ الأثمانِ، في شتّى النّشاطات الاقتصاديّة، هذا لمن وجد عملا. أمّا البطّالون فأُجبِر، كثيرٌ منهم، على الهجرة، نحو فرنسا؛ لكسب قوتهم"(عمار عمورة، 2002، ص186) ولم تنحصر الهجرة نحو فرنسا. بل دفعت السّيّاسات الفرنسيّة القمعيّة، كثيرًا من الجزائريّين، إلى الهجرة، نحو بلدان المشرقِ العربي، بخاصّةٍ العائلات العريقة، والمشايخ والعلماء.

يُدقّق المؤرّخ "عمّار عمّورة" في كتابه "المُوجز في تاريخ الجزائر" في تصوير تلك الوضعيّة المأساويّة، التي كان يُعانيها السُّكان، بقوله: "عاشَ الجزائريّون حالةَ بطالةٍ فادحةٍ، في المدن المُكتظّة بهم. والباقي هاجر إلى فرنسا، وقد بلغ عددهم سنة 1954. 208000 مهاجر"(عمار عمورة، 2002، ص186).

أمّا "بالنّسبة إلى الخدمات الطّبيّة، والمُنشآتِ الصّحيّة، فإنّ السّلطات الاستعماريّة، لم تهتّم بها، إلّا في المراكزِ الآهلةِ بالمُستعمِرين؛ لذلك اندلعت ثورة نوفمبر 1954، والأغلبيّة السّاحقة، من الجزائريّين، لا تعرِفُ الطّبيب، أو المستشفى، أو المستوصف"(العربي الزبيري، 1999، ص27) فأدّى، هذا التّدهور، في الحالةِ الصّحيّةِ، والمعيشيّة، بين السُّكان، إلى رفض كثير منهم، من طرف مقرّات التّجنيد، كما أدّى، أيضًا، إلى ارتفاعٍ رهيبٍ، في وفيات الأطفال، والمواليد الجُدد(أحمد توفيق المدني، 1931، ص360).

كما عمدت، سُلطات الاحتلال، إلى إشاعة شُرب الخمور، ومظاهر الانحلال، وهجر التّقاليد الإسلاميّة(محمد العبدة، 2006، ص17) لغرض فصل المجتمعِ الجزائريّ، عن جُذوره ومبادئه؛ ليتسنّى، لها، السّيطرة التّامّةُ، والدّائِمةُ، على هذا المجتمع المُستعمَر.

خاتمة:

لكن، برغم هذا الظّلمِ الاجتماعيّ، والمساعي الحثيثةِ، لإرضاخ المجتمع الجزائري، لم يقفْ، ذلك، عائقًا أمام فتراتِ الوعيّ الجمعيّ والفئويّ، في بدايات القرن العشرين، مُمثّلا في الوعيّ الفكريّ والسّياسيّ، الذي قاده زعماء الحركة الوطنيّة. ليتبلور هذا الوعيّ وينضج، مع نهايات العقد الخامس، وبدايات العقد السّادس، في شكل مُقاومةٍ سيّاسيّة، وعسكريّة، خاضها الجزائريّون ضدّ المُحتلّ؛ برغم تعقُّدِ ظروفهم الاجتماعيّة.

قائمة المراجع:

1. بقطاش خديجة(د.ت)، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر 1830-1870، دار دحلب، الجزائر.
2. بوحوش عمار(1977)، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1 دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان.
3. بوعزيز يحي، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، ج2.
4. خلف التميمي عبد الملك (نوفمبر1983)، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي: المغرب العربي-فلسطين-الخليج العربي دراسة تاريخية مقارنة، سلسلة عالم المعرفة، العدد 71، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت.
5. الزبيري العربي(1995)، المثقفون الجزائريون والثورة، وحدة الطباعة، الرويبة، الجزائر.

6. زيادة نيقولا(1981)، "الجزائر"، مجلة شؤوون عربية، العدد 5، القاهرة، مصر.
7. سعد الله أبو القاسم(1992)، الحركة الوطنية 1900-1930، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ج2.
8. سعد الله أبو القاسم(1996)، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت،لبنان. ج4.
9. عمورة عمار(2002)، الموجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر.
10.غربي غالي(2009)، فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1958، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر.
11.قنان جمال(2007)، "التوسع الاستعماري ظاهرة عدوانية تسلطية"، أعمال الملتقى الدولي للاستعمار.
12.مجاهد مسعود(1966)، تاريخ الجزائر، مطابع دار الأيتام الإسلامية، القدس، فلسطين. ج1.